

ويهدى رأي الصائل فان كانت امرأة حامل فان حملها بالدفع فكما لو
صا في حركه في الحرب او بهيمة ما كولة واصاب مد معها طها
اي بما يولد بها اشار به ان اذ في المني من اطلاق المصدر
على الالهة كذا قاله قال جلال لما يورد في علي الالهة التي يتوصل بها الصائل
الي فعله كالسيف والرمح وهو غير مراد لقول الله تعالى وقطع
طرفه وابطل منفعة فانه بيتي ما يورد في يهدى فله على انه ليس
اسم الالهة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرها
وابطل منفعة عطو لو سكنت عن عضول كان اولي ومنه
تقبيل اني وايراد واردة فاحسنه اورد ما لاي واختمها
كاسنبيه ان عليه دون دمه اي من اجل دمه وفيه المني
من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد
الذي اربعة فقله اي مالكة لم ير الغاصب والمستعير
فغيره ولا لعل انه بصياله على سببه لم ينقل الضمان فيه من
الغاصب والمستعير للبيادة لو انقل اليه لم يضمنه مع انها
ضامنان ويتبين من عدم الضمان الا حاصله
ان يثبتن ثلاث صايل المصطر ومثيلة المكره على الا لاف
المال وما اذا لم يرتب مع الة مكان وعصمة الصائل فتأمل
المصطر اي الصائل المصطر اذا اقتله صاحب الطعام وهو
الموصول عليه دفعا اي للمصطر عن الطعام فان عليه
اي الدافع القود اللهم الا اذا كان صاحب الطعام مصطرا له
ايض فان له في هذه الدفع ولا قصاص عليه ولو صل ملها
اي صال صوبه فانه ليس حقيقة صبال لانه ليس متعبدا ولا انا
بل صوبه ولو قال ولو اكرهه لكان اولي وقوله على انه وصلته
مكرها لم يجز دفعه اي لعن من بالكرهه بل لئلا يملك وهو
الموصول عليه ان يبقى روحه اي المكره الذي هو الصائل كما

مولد في هذه اي في هذه
الاية وهي ما اذا كان
صاحب الطعام
مصطرا له

بشار

يتناول المصطر باليصب مفعول اول وجعل مفعول ثاني
وفكل منهما اي المكره وصاحب المال دفع المكره بكره الرافق
لحرمة الروح علة لوجوب الدفع وعن نفسه اذا قصد
كافر مثله الزاني المحصن وعبارة المني ونفس يعني ويجب
الدفع في نفس ولو حملو كتمه قصدها غير مسلم محقون الدم
قال في يته بان يكون بهيمة او مسلما غير محقون الدم قران
محصن فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه
بل يجوز الاستسلام له الخاها وفي حشره اي انه يحسب الدفع عن
المال اذا اختلف به حق الغير كالمحصن وفي حشره وفي يته
شخصا نقله عن الفزالي واقره انه يجب الدفع عن مال الغير
حيث لا مشقة له ويجب على الولاة الدفع عن اموال الناس
وعبارة م رواله وجهه ما يجته الة درعي لزوم الة مام ونوابه
الدفع عن اموال رعاياهم لا استيفان النقا اي يجب
حيث يجب كذا اي يجب اذا قصدها غير مسلم محقون
الدم ولا يجب اذا قصدها مسلم محقون الدم من اذل
بالبناء للمفعول فان امن دفعه بكلامه كذا في معنى المنهج
انه بيد اب الهرب فيها لجره فلا استغناء والضرر باليد
فبالسوطا والقصي فالقسطع فالقتل فبذلك ثمانية لكن المعتمد
انه مخربين الزجر والاستغناء بما قاله وعلى راكب الدابة
اي سوا كان بصيرا او اعرج وعبارة سم وقضية طهم المص وغير
تضمني الراكب وان كان الزمام بيد غيره وقال ابن يوسف
لعل تضمني الراكب اذا كان الزمام بيده وانه يضمن اذا كان اعرج
بصير يهوده وانه يضمن وان علمته الدابة وهو قضية كذا في
التضمن كالكلب التشبيه من حيث انه اذا قرص صاحب الطعام
بوضعه في الطرفي ولم يكن صاحب الدابة معها فلا ضمان

من م

سافل الوصر

قوله في هذه اي في هذه
الاية وهي ما اذا كان
صاحب الطعام
مصطرا له